المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
THE CONSULTATIVE CENTER FOR STUDIES & DOCUMETATION

الغرب والعولمة وأحداث ١١ أيلول

مقالات في الثقافة والسياسة

1

سلسلة غير دورية، تُعنى بالشؤون والقضايا السياسية والإنمائية

الغرب والعولمة وأحداث ١١ أيلول :

مقالات في الثقافة والسياسة

الغرب والعولمة وأحداث ١١ أيلول :

مقالات في الثقافة والسياسة

حقوق الطبع محفوظة

الدراسة: **الغرب والعولمة وأحداث ١١ أيلول :**

مقالات في الثقافة والسياسة

الناشر: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الإعداد: الأستاذ عبد الحليم فضل اللّه

التاريخ: تشرين الأول ٢٠٠٢م، الموافق شعبان ١٤٢٣هـ.

القياس: ١٥ × ٢٤سم

الطبعة: الأولى

العدد: الأول

ثبت المحتويات

المقدمة ٧

الغرب والعولمة: المركَّب الثقافي وأزمة التحولات ٩

ثلاثة إتجاهات ٩

الإتجاه الأول ١٠

الإتجاه الثاني ١١

الإتجاه الثالث ١٢

مزيج متداخل ١٤

صورة الغرب التي تتغير ١٦

الإسلام وأميركا بعد ١١ أيلول: نبذ السياسة وصناعة الغضب ٢٥

الغرب ... إنتاج العنف والغضب ٢٦

أسافين في نعش السياسة ٢٨

أميركا ... إنقلاب في أعماق الغرب ٣١

أميركا والإسلام ، الصدام المتكرِّر ٣٣

ماذا عمَّا بعد ١١ أيلول وأحداثه المتناسلة ؟ ٣٧

العولمة ... والعولمة البديلة: تساؤلات أخرى ٣٩

نقد الأطروحة السياسية / الإجتماعية للعولمة ٤١

العولمة البديلة: توسيع الشراكة ٤٥

المقدمة

أظهرت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، أنَّ القواعد الجديدة لنظام العولمة ليست مستقرَّة على نحو ما بدت فيه أواخر القرن الماضي ، وأنَّ مسلَّمات كثيرة رافقت انهيار المعسكر الشرقي ، كانت في واقع الحال مجرّد مزاعم . ولعلَّ الإنقسامات السياسيِّة والثقافية التي دارت وتدور مؤخراً ، موشر حاسم على أنَّ قوى العولمة لم تسجِّل حتى اليوم نتائج نهائية ، وبأن أطرافاً متباعدة وغير متفاهمة ، هي التي تتحكم بمصائر المجتمعات والأمم ، والعلاقات الدولية .

من المؤشرات الأخرى المهمة ، أنَّ الغرب لم يكن كفوءاً تماماً في قيادة مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، بعد أنْ بدا للوهلة الأولى صالحاً لاستلام زمام المبادرة فترة طويلة . لقد زعزعت العولمة استقرار الغرب نفسه ، وأدخلته في حقبة من التحولات الثقافية والسياسيِّة ، وتحت اللواء الأميركي يتنكر الغرب اليوم لأبسط مبادئ التنوير ويستعد للتخلِّي عن مبادئ أخرى في السباق إلى إمتلاك مزيدٍ من السلطة .

في هذا التقرير ثلاثة عناوين : **الأول** : يحاول الرد على سؤال أساسي : لماذا ينتج الغرب عولمته ، على نحوٍ مسبِّب للأزمات ، ومتناقض نسبياً مع قيم المدنية الحديثة ، التي ساهم بقوة في إنتاجها . يحلِّل هذا الفصل أزمة التحولات التي يعيشها الغرب في ظل العولمة ، كما يعمل على استكشاف المركَّب الثقافي الذي يؤثر على تياراته ومذاهبه المعاصرة .

يركز العنوان **الثاني** على المتغيرات الكبيرة التي تحدثها أميركا في أعماق الغرب ، بحيث تحول إلى مصدر الطاقة فقط لإمبراطورية صاعدة ، لا تختلف في شيء عن إمبراطوريات التاريخ ، بينما مثَّل بعض التراث المدني للغرب ، إشارة إنسانية لافتة لإمكانية العبور إلى مرحلة ما بعد السلطة .

في العنوان **الثالث** : عودة إلى مفهوم العولمة نفسه ، حيث تشكك التساؤلات الجديدة لمفكرين غربيين ، بالمقولات الأيديولوجية الباتَّة التي بشَّرت بالليبرالية المغرقة ، ونظَّرت للإطاحة بكل القوى ، ما خلا قوى السوق .

يؤكد هذا العنوان ، أنَّ أحداث أيلول ٢٠٠١ ، هي تعبير عن أزمة كانت قائمة سابقاً ، هي مأزق التعاون والحوار ، بين الكتل الدولية ، وهي أيضاً أزمة أطروحة العولمة ، التي اشتمل مفهومها على سيل من الأوهام والمبالغات إزاء القليل من الحقائق .

ينتهي التقرير إلى أنه لا سبيل إلى عولمة بديلة دون توسيع الشراكة ، وفي غير الانتقال من الاعتراض السلبي والنضالي فقط ، إلى التدخُّل المؤثر للمتضررين والمهمَّشين ، الأمر الذي يصحح وحده التوازن العالمي .

٢٠٠٢/٩/٥

عبد الحليم فضل اللَّه

الغرب والعولمة:

المركَّب

الثقافي وأزمة التحولات

لا يخفى أن للعولمة صلة وثيقة بتجديد الغرب نظرته لنفسه ورؤيته للعالم وفهمه للآخر وللعلاقة معه، العلاقة التي تقلَّبت ما بين القهر المباشر (الإستعمار) والصراع الأيديولوجي (الحرب الباردة، وعهود ما بعد الإستقلال في الدول المستعمرة) ومن ثم الإحتواء والإختراق في عصر العولمة، بينما نقف اليوم على أبواب مرحلة جديدة، تمزج العولمة فيها بين عناصر المراحل الثلاث، أيّ التوسع الإمبراطوري المباشر والإحتواء غير المباشر، مع مضمون أيديولوجي، ونعبر عنه مع أنه لا يحظى بما للأيديولوجيات السابقة من معنى .

ثلاثة إتجاهات :

يشتمل المركَّب الأيديولوجي للعولمة على ثلاثة تيارات سلوك وتفكير، يختصر بها الغرب اليوم (لنقل أميركا)، وعيه لتقلّبات المرحلة الأخيرة، التي تبدأ مع إنهيار جدار برلين، ولا تنتهي على ما يبدو مع إنهيار برجي التجارة العالمية في نيويورك، وسنركِّز في التالي على الإتجاهات الثلاثة التالية :

الإتجاه الأول :

ويتبنّى العودة إلى التفسيرات التاريخية النمطية، إذ يحاول هذا الإتجاه إسباغ توصيف نظري نهائي لما آلت إليه أحوال السياسة مع إنتهاء الحرب الباردة.

لقد طرح فرنسيس فوكوياما فكرة أن الليبرالية الرأسمالية سجلت انتصارها التاريخي، ووصلت إلى الذروة التي تجعل من أي نموذج آخر أقل رتبة، ولم يذكر فوكوياما، وهو الباحث المغمور نسبياً قياساً إلى نظريته الذائعة الصيت، كيف تسنّى له تركيب مبادئ هذه النظرية، التي تبدو خارج السياق، لو تجاهلنا ذلك الشعور بالنشوة الغامرة الذي ساد الغرب بعد انهيار المعسكر الإشتراكي. لم يذكر أيضاً، كيف أمكن له الإستناد إلى حتمية ذات سياقات إجتماعية وتاريخية يفترض أنها خاضعة لقوانين جازمة، في وقت تقوم فيه أطروحة ما بعد الحداثة في الغرب، على القطيعة واللاتواصليّة،ومناوأة اليقين النهائي المطلق، وفي ظرفٍ انتقلت فيه الفلسفات من العناية بالإنسان والبحث عن الحقائق .... إلى المجاهرة بموت الحقيقة، والإكتفاء بالبحث عن المعنى، على اعتبار أن الحقيقة هي محصلة صراع القوى ونتاج بشري متغير لثنائية السلطة / المعرفة، أو أنها مجرد اتفاقات ومصادفات غير محكمة .

لسوء حظ فوكوياما، أن نظريته التي تستند إلى عولمة الإنتماء الطوعي، لكن الحتمي، لحضارة الغرب، والى أطروحة ضمنية، بان انتصار الليبرالية على ما عداها، سيمهِّد لتجانس عالمي وتقدم وازدهار دائمين، يساهم في مزيد من التجانس ... .

لسوء حظه، أن نهاية الحرب الباردة، ظلت حدثاً سياسياً إلى حد بعيد، ومع ذلك، ساعدت على تقوية العناصر الثقافية الكامنة في هويات الأمم خارج الغرب، التي تتأرجح ثقافاتها بقوة بين المجالين ما دون الوطني وما

فوق الوطني، دون إشارات ذات معنى عن اقترابها أكثر مما مضى، من النموذج الغربي وأمثولاته، وبدلاً من التقدم الحثيث نحو الديموقراطية الليبرالية، كما هو مفترض، جرى في كثير من الأحيان والأماكن الإرتداد إلى الخلف. وخلال سنوات من الفوضى العالمية الموجّهة، سفكت دماء كثيرة وخيضت حروب دامية، وأصبح للنظام الدولي أذرعة استبداد كثيرة، تستمد قوتها غالباً، من فائض القوة الذي بات في يد أميركا. وبعد الحادي عشر من أيلول بدا العالم متمركزاً في ضفتّي لا عقلانية متقابلتين. ربما أفسد ذلك نظرية نهاية التاريخ، لكن صاحبها يصر على واقعيتها، وقدرتها التفسيرية، لو أن العالم في سوية مختلفة من الحداثة والتنمية .

هنا، نعثر على أولى المحاولات، لإطلاق نظرية، ترصف في نموذج ، وقائع العولمة وأحداثها، لكنها اعتمدت تأويلاً سياسياً أحادي الجانب، بمعنى الفصل بين السياسة والمجتمع، فالفكر السياسي بحسبها ليس متمماً لتجربة اجتماعية متعددة بطبيعتها، بل إنه مستنزل من مجال «خارجي» مفروض، أما المحاولات المتنوعة هنا أو هناك فإن مآلها الفشل .

الإتجاه الثاني :

يرى، أن نهاية الحرب الباردة، أزالت العائق الرئيسي أمام إعادة ترسيم الجغرافيا السياسية للعالم، عند حدوده الواقعية، حدود الثقافات والحضارات، بعد وهن الترسيمات المفتعلة بقوة السياسة والجيوش، والمستندة إلى تصور معين للجيوبوليتيكا كوسيلة للتنافس بين القوى العظمى، وإدارة العلاقة بين المركز والأطراف.

نظرية هنتنغتون التي تمثّل هذا الإتجاه، أسست لمبدأ جديد، مبدأ أصالة الصراع، وما دام صراعاً حضارياً ثقافياً فيتوقع له الإستدامة.

لقد كان هنتنغتون، أكثر توفيقاً في رسم نظرية متماسكة، بالإعتماد على سجل طويل لوقائع بدت مؤاتية، والتي تثبت تارة حتمية الصدام، وتارة

أخرى التمايز الجوهري بين النطاقات الجغرافية والحضارية . مع ذلك، تلقَّت نظريته العديد من المراجعات النقدية الموفَّقة، فالأحداث تدلُّ على أن المواجهات داخل كل حضارة على حدة هي الأكثر انتشاراً، وأن للصراعات هذه قائمة معقَّدة وطويلة من الدوافع والشروط، قد يكون التفاوت الحضاري مجرد بند متأخر فيها .

ربما كان هنتنغتون كمالتوس، ضحية نظرية تفسيرية بحتة، لكنها تحوَّلت إلى ما يشبه التبشير بالحروب والنزاعات، ولسوء الطالع كانت نبوءة جدّية وواقعية، وقد خفَّ إليها كثيرون لشرح التطورات الأخيرة، ومع أن ظاهر هذه النظرية مخالف لمنطق العولمة الأحادي، وتذهب إلى أقصى حد في الإعتراف بالتنوع، إلا أنها تساعد من جهة على إغفال العوامل السياسية والإقتصادية المسببة للأزمات في زمن العولمة، وتستعين من جهة أخرى، بالجغرافيا الحضارية للعالم، في تبرير التفوّق الأصيل للغرب بحيث يتوقع لثقافته المركزية، أن تشق طريقها إلى العالم، عبر الإنتصار في الحروب، لا عبر الإنتصار في الوعي، وحيث إن القيم العالمية متنابذة، يمكن هنا توقُّع عولمة قهرية، ذات نزعة إمبراطورية، بدلاً من عولمة الهيمنة المشهودة.

الإتجاه الثالث :

ويمكن تسميته بالاتجاه التقني الأداتي . يتجنب هذا الإتجاه التعليلات الفلسفية الأيديولوجية لنموذج العولمة، بل يعمل على تبسيط المضامين الثقافية قدر الإمكان، كإحلال الصورة والمشاعر محل العقل، أو إلحاق الثقافة بالتقنية.

يقترح هذا الإتجاه، في الظاهر، استبعاد الصراع والعناية فحسب بالكفاءة والتفوق، حيث يمكن للأمم القويّة الإنضمام إلى توازنات المجتمعات المستهلكة، من خلال تعميم ثقافة التكنولوجيا، وذلك من أجل جني مكاسب سهلة وطويلة الأمد .

خلف هذا التبسيط، يقع مضمون أيديولوجي هو الليبرالية الجديدة، كشرط لا بديل له لتعميم ثقافة التكنولوجيا . إن نشر الليبرالية عملية معقدة، تتطلب تغيرات اجتماعية اقتصادية وثقافية كثيرة، كالتوسُّع الهائل في تعريف مبدأ السوق، والتدمير المنهجي لكل الترابطات الإجتماعية وتكريس النزعة الفردية وإعادة تعريف الدولة ومهامها، والقبول بالمركزية الثقافية للغرب، والإنتاج المكثَّف للمواد الثقافية فقيرة المضمون، إزاء ذلك يغدو هذا الإتجاه ومضمونه الثقافي ـ الأيديولوجي، مولداً للتناقضات والأزمات، داخل المجتمعات وفيما بينها . إن البساطة التي يحاول هذا الإتجاه تقديم العالم بها، لا تحجب التعقيد الواقعي له، فالعالم كما يقول آلان تورين هو عالم C N N وعالم آيات الله في الآن عينه، أو بحسب بنيامين باربر عالم المال والجهاد، إنه عالم التفكير على نطاق شامل والعمل على نطاق محلي .

مهمة الليبرالية تبدو حتى الآن مستعصية، فرغم تقدم التقنيات وتوسُّع أحجام الكارتلات، لا تزال الدولة صامدة وقوية، ولم تقم قيامة القومية العالمية، أو اللاّقومية العالمية، ولم تمح الحدود ، وتصلبت العصبيات في أماكن كثيرة بدلاً من تراخيها، وقد شهدنا في الولايات المتحدة ذات التركيب الإجتماعي اللامركزي، عصاباً وطنياً قومياً بعد الحادي عشر من أيلول، ربما لم يكن متوقعاً في غير عولمة حاولت تغذية كل ما هو عالمي، فغذَّت معها كل ما هو خاص وموضعي .

المعولم والمحلِّي عالمان مستمران في الحياة والتعايش، إلا أنهما عالمان غير متصلين، والخطورة تكمن في ذلك ، فأي دخول غير منظم من أحدهما إلى الآخر، ينتج اختلالات وصراعات وعلامات تمرُّد، هنا تنشأ أيضاً ظروف أخرى لصراع الثقافات، لكن على نحو فوضوي متداخل بحيث تبدو أحياناً أنها تدور في كل مجتمع على حدة .

مزيج متداخل :

رغم تناقضها الظاهر أو عدم تطابقها، فإن هذه الإتجاهات الثلاثة، تجري في النهاية نحو مصب واحد، وتفضي إلى إيجاد تأويلات فلسفية أو واقعية، وذرائع أيديولوجية، لصناعة التوتر العالمي والهيمنة، وعولمة التمييز والصدام .

فالإتجاه الأول، يضمر الكثير من التعالي والإحساس بالتفوق، ولا يفلح في طمر نزعة عنصرية كامنة، حيث يرى أن الإنجاز السياسي للغرب المتمثل في الديموقراطية الليبرالية، إنما هو الشكل الأسمى والأخير من أشكال إدارة المجتمعات . وحتى لو لم يتسن له الإنتصار الفعلي على أرض الواقع فقد انتصر في الوعي، وسيصبح سريعاً الموجِّه الأول لتطورات العالم المادي .

في ذلك استعارتان : الأولى من منهج العقلانية التاريخية الذي يرى التاريخ الإنساني نتاجاً للوعي، ومساراً متصلاً يتطور باستمرار. يتناقض ذلك مع الفهم الجديد الذي تلّوح به العولمة، في أن المسارات الحقيقية للأحداث تبدأ من داخل اللاوعي الجماعي، وتتطور عبر تحفيزه. الإستعارة الثانية من فلسفة القوة، التي قامت على أساس سؤال ضمني حول دور الشروط القيمية التي وضعها الإنسان لنفسه في عرقلة تقدمه، وإجابة ضمنية في أن البناء على النجاح المادي لنماذج بشرية معينة، ووضعها كهدف، سيقلل من العقبات الأخلاقيّة التي تعيق إنسيابية التطور، ما دام أن المقياس هو مدى القدرة على امتلاك مصادر القوة، لا مدى الحاجة اليها.

تكشف هاتان الاستعارتان، عن المسكوت عنه في مقولة فوكوياما، الوفاقية في الظاهر، وتتمَّان أيضاً استجماع أسباب الصدام المبثوثة في ثنايا العولمة الغربية ، فتغليب منهج العقلانيّة التاريخيّة، لا يرجّح كفّة الوعي على اللاوعي كما في ظاهر ما تقدّم، بل يسوّغ إعلاء شأن القوّة (بوجهيها المادي

والتقني) من أجل إنشاء سلطة عالميّة متفوِّقة، لا بدّ منها كقاطرة للتاريخ الإنساني.

المحصلة الإضافية لهذه النظرية، هي نزع الشرعية الأخلاقية والمعرفية، عن أية محاولة أخرى تقوم بها مجتمعات لا غربية لتطوير تجربتها الخاصة. فالغرب يصبح متفرِّداً وكونياً في آن، والإلتحاق به، ضرورة لا مرّد لها للشعوب والحضارات والدول المنهمكة في عملية تحديث. بخلاف ذلك، فإن الخيار الآخر هو الوقوع تحت عجلات الموجة التاريخية الجارفة المنطلقة من الغرب .

يصرّح هذا الإتجاه بصعوبة تقبُّل التعددية في ظل العولمة، فيما المغالاة في تضخيم الأنا، تغدو أسلوب الغرب في المساهمة بفعاليات هذا العالم . أما دور الآخرين فهو مدّ هذه النرجسية بأسباب الإكتفاء والرضا .

عند هذه النقطة، تتوافق النظريتان، نهاية التاريخ وصدام الحضارات، في الأخيرة يتنبأ هنتنغتون بأن الإنقسامات الكبرى في العالم ستكون ثقافية، الدولة ـ الأمة ستبقى لكن النزاعات الأساسية ستدور بين مجموعات حضارية. وهذا برأيه انتقال إلى الطور الرابع من أطوار الصراعات المعاصرة، التي بدأت نزاع قبائل وأمراء قبل قيام الدولة الحديثة، ثم صارت إلى نزاع شعوب ودول في القرن التاسع عشر، ثم نزاع أيديولوجيات في القرن العشرين لتنتهي إلى صراع حضارات ـ وهي أعلى تجمُّع ثقافي ـ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، هنتنغتون وفوكاياما يلتقيان إذاً على أن النزاع الأيديولوجي قد حسم لصالح الغرب، وينفيان أي قدرة مستقبلية لإحياء الأيديولوجيا ولو في أماكن أخرى من العالم .

يعدِّد هنتنغتون حضارات معاصرة، بينها الإسلامية، والأرثوذكسية السلافية، والغربية، والهندوسية ...، في اعتراف متميِّز بالتنوع، لكنه يعيد أصل الحكاية إلى الغرب. فالصراع بين هذه الحضارات إنما يقوم بين الغرب

وائتلافات حضارية مقابلة، مروَّعة من آثار التمدد الغربي، وتفوق نموذجه، وتوسع هيمنته، وفي ظل فروقات ثقافية كبيرة فإنَّ للعولمة دور سلبي في تأجيج التناقضات، نتيجة إمكانيات التواصل الهائلة التي تتيحها، فتساهم في إظهار تلك الفروقات وإشهار نتائجها الإنقسامية .

ثم إن نموذج التحديث الغربي في ظل العولمة يضعف دور الدولة/الأمة في إنتاج الحضارة والثقافة، فتملأ البنى التقليدية الفراغات، فيما تؤدي القوة المتعاظمة للغرب، إلى إفساد التوازنات العالمية، فتحتمي المجتمعات بهوياتها المحلية، وبالنتيجة فإن أسباباً أخرى للصراع تكرسها العولمة، خصوصاً وأن التباينات الثقافية بخلاف غيرها، غير قابلة للتسوية .

إن الإفتراض الداخلي لمقولة الصدام، يقوم على أن المحور المقبل للسياسات العالمية، هو المواجهة بين الغرب وبقية العالم، على خط يفصل بين جبهتي التقدم/الديموقراطية والتخلف/الإستبداد، مع أن هذا الإستبداد بحسب برنارد لويس، هو حصيلة جانبية للحداثة. وعلى تخوم هذه الحدود المغلقة، أو المفتوحة على الصراع، فإن بحث حضارات بقية العالم عن حداثتها، سيكون حتماً عبر الإصطدام بالغرب لا عبر التفاعل معه .

صورة الغرب التي تتغير :

في ظل سلسلة الأحداث التي تتعاقب منذ عقد ونصف، تصوغ العولمة أسباب التفاعل والتصادم في آن، وكلا الأمرين يؤثران بعمق في صورة العالم. لا يقتصر ذلك على أضعف الدول، بل يطال الغرب نفسه .

والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة، لماذا ينتج الغرب عولمته على هذا النحو المسبِّب للأزمات ؟ رغم مساهماته الفذة في توليد قيم المدنية الحديثة ...

ربما لأن الغرب نفسه في أزمة. أزمة الغرب هي في حجم التعديلات الطارئة على مشهده وخصائصه، خلال مدى زمني قصير نسبياً .

ولنبدأ بقياس هذه التغيرات، ابتداءً من تعريف الغرب لنفسه.

يعرِّف الغرب ثقافته بأنها مجموعة مترابطة من ثلاثة عناصر تتمحور حول العقل: **العنصر الأول:** هو إعلاء مكانة العقل في العلاقة مع الطبيعة وقد كانت فكرة النهضة الأساسية، أن اكتشاف القوانين الطبيعية لا تتم إلاّ بواسطة العقل العلمي التجريبي، **العنصر الثاني:** فكرة سيادة القانون، بمعنى أن لا يخضع المجتمع لحكم العادات والإمتيازات وإنعدام المساواة، بل يخضع لحكم القانون باسم العقل والسيادة الشعبية . و**العنصر الثالث:** هو تحرير الفرد من سطوة السلطات الأخلاقية أو الدينية أو العائلية، بحيث ينصاع لسلطة العقل الذي يجب أن ينتصر على الإنفعالات (آلان تورين٢٠٠٢) .

إذاً، هناك القليل من العناصر التي تجعل الغرب غرباً، أهمها : الإرث الكلاسيكي ويتضمن الفلسفة اليونانية، والقانون الروماني، المسيحية واللغات اللاتينية، وكذلك: المبادئ المدنية المتمثِّلة في : فصل الدين عن الدينونة، والتشريع الوضعي، والتعددية الإجتماعية والفردية (هنتنغتون، ١٩٩٤) وإرساء شرعة الحقوق الإنسانية.

وباختصار يمكن تكثيف مفهوم الحداثة الغربية، في اصطلاح واحد هو العقلانية، التي أسست للثورة العلمية، وللدولة الحديثة ذات التكوين البيروقراطي، وللتركيز على الإنسان وتجربته الذاتية والجماعية، لكن ذلك لم يلغ تماماً العناصر التقليدية أو اللاعقلانية، التي ظلت كامنة في عمق اللاوعي الغربي، وظهرت لحظات الأزمة قوية ومؤثرة .

أصابت العولمة، هذا البناء الحداثوي، بتغيرات جوهرية، على نحو أخلَّ بالتوازن العالمي وأنشأ موارد للخصومة والنزاع، من هذه التغيرات الناشئة عن تغليب عناصر في الحضارة الغربية على أخرى:

١ـ **تراجع مرجعية العقل**، وقد بات عقلاً أداتياً في أحسن الأحوال، فيما نشهد اليوم انفصاله عن عالم الأشياء والتقنيات والأسواق وأنظمة التبادل، وعن عالم الفرد الذي عاد إلى الإرتباط بهوياته الثقافية الخاصة وبالتكنولوجيا في آن معاً.

ومع إشاعة ثقافة الأنانية وحب الذات، وإدانة مبدأ التضحية في سبيل كل ما هو فوق فردي، نشهد انفصالا آخر بين العقل وبين تطبيقاته على السلوك البشري، بنحو يمكن معه قبول أفكار نظرية ونشر فلسفات، حتى ولو أضرّت بالاستقرار الأخلاقي للفرد والمجتمع. قد يكون انبثاق الفكر الإنتقادي الحر في أوروبا قبل قرون، علامة على عمق العلاقة وفرادتها بين الإنجازات المادية الهائلة والمكاسب المدنية الثرية التي أورثها الغرب للعالم، إلاّ أن تدفق مياه الحرية، كان في معظم الأحيان غزيراً إلى حد لم تقو على استيعابه ، قناة الفكر السياسي والاجتماعي، فقدِّر للقيم السياسية أن تخضع لدورة من التقلبات ظل معها الإستبداد قيمة كامنة في مسيرة الغرب، وقدِّر للأفكار دورة أخرى، تعود بها أحيانا إلى المعتقدات التقليدية، أو إلى الفكر الكلاسيكي الذي طوته التجربة في وقت سابق.

إلى جانب ذلك، يجري انتزاع صلاحيات أخرى من المجتمع، إلى حدٍّ يدعه عاجزاً عن إنتاج أو ضبط إيقاع العقلانية الجماعية . كما يتم إفراغ العملية السياسية من مضمونها، لتدور في مسارات دائرية لا تفضي إلى أهداف محدَّدة وتجديدية، أو تتجه نحو تشكيل تجارب تطورية متعاقبة بحيث باتت السياسة كما كانت، أحد الأمراض التي طالما فتكت بالطابع العقلاني للمدنية الغربية. ولوقارنا اليوم بين تجربتي أوروبا وأميركا أمكن لنا ملاحظة علاقة عكسية بين تقدم مرجعية وبين تنامي دور السياسة، وتزايد القدرة على إستعمال القوة .

وعلى العموم، فإن مناخات العولمة، التي هيمنت على العقد الأخير من القرن العشرين، أتت لتتوِّج مسيرة تراجع العقل طوال هذا القرن، نتيجة

سيطرة المنهج الوصفي على المنهج التفسيري، وقد إنتهى ذلك إلى تكريس مفهوم العقل الأداتي الذي تقتصر وظيفته على تلمُّس الظواهر، دون الكشف عن جوهرها، وانتهى أيضاً إلى التشكيك بثبات المقولات الأولية، التي تمنح العقل خصوصيته واستقلاله، وتجعل من الممكن اشتقاق قوانين كلية .

واليوم يمتد هذا الفهم الفلسفي للعقل إلى معرفة الطبيعة البشرية، فيراها ذات سلوك متقلب يتعذر ضبطه داخل محدّدات مستقرة، في حين أن وجود مثل هذه المحدّدات، كفيل بتوليد الأساس الأخلاقي لمسؤولية الإنسان عن سلوكه . هذا ما يطبع اليوم بحدّة العلاقات داخل منظومة العولمة، التي تستند إلى فصم عرى العلاقة بين العقل النظري والعقل العملي، بين القطبين الفكري والأخلاقي.

٢ـ تخلّف القيم السياسيّة المشكِّلة لجوهر الرؤية الغربية، عن أن تكون حاكمة إلى حد ما لسياسات الدول وللراهن والمؤقت، وانحناؤها أمام منطق المصالح العابرة، وقيم السوق .

الديموقراطية، الخلاصة التاريخية لتطور الفكر السياسي الغربي، تقع على خط التحولات نفسه، فتتقبع تحت رحمة قوى العولمة الصاعدة، وتتعرض اليوم لتهديدين :

التهديد الأول: هو تنامي سطوة السوق، في ظل تناقضه معها . فالسوق لا يحتاج إلى حدود بينما تتطلبها الديموقراطية، وتبدو ثقافة الأعمال لا مبالية بالديموقراطية، بل إنها غير ديموقراطية في صميمها . والمؤسف أن اقتصاد السوق أكثر دينامية، حيث تظهر نخُبُه : رجال أعمال، تكنوقراط مدراء، مستشارون؛ أكثر فعالية من نخب الديموقراطية: مثقفين، مناضلين، مؤسسات مجتمع مدني... المعادلة الرئيسية هنا، هي تحويل مركز الفعل ومصدر الشرعية الواقعية من المواطن / الناخب إلى المواطن / المستهلك .

التـهديد الثـاني: ينبـثق عن إضـعـاف الدولة القـومـيـة، لما بينهـا وبين الديموقراطية من صلة، فـالديموقراطية إنما تتسنى في مـجتمعات متجانسة ثقافياً توفرها الدولة القومية، في حين أن المجتمعات المنقسمة على نفسـها إنقساماً حاداً، لا تستقر تحت حكم الأغلبية.

باخـتـصـار، فـإن حـجم القـرارات المتـخـذة ديموقـراطيـاً باتت أقل في المجتمعات الغربية، مع زيادة حجم وأهمية القرارات المتخذة خارج سلطة الإرادة الشعبية .

٣ـ إفتراض وجود حيِّز مشترك للثقافة المسيحية / اليـهودية تستمد منه الحضارة الغربية إلهامها القيمي وتعود اليه حدودها . وفي المقابل، التهوين من الأساس اليوناني / الروماني لها .

إن تغليب العنصـر الديني، يؤثر على الطابع العلمـاني لهـذه الحـضـارة. والخطير في الأمـر، أن العلمانية إنما كانت مـخرجاً من عدم قبول الكنيسة الغـربيـة للتـعـددية، ومـلاذاً من حـروب دينيـة ضـارية، دارت لعـقـود بين البروتستانت والكاثوليك (جورج قرم، ٢٠٠٢) .

هذا التحول، هو أحد نتائج تصاعد النفوذ الأميركي في الحضارة الغربية، فـأميركا لا تمتلك التقاليد العلمانية نفسـها الراسـخة في أوروبا، ونظامـها السياسي حصيلة تسوية غير مقصودة، بقي معها الدين ذا دور حاسم في اللاوعي السياسي .

تغليب العنصـر الديني وابتداع الأصل اليـهودي / المسـيحي للحضـارة الغـربية عبر مـصـالحـة وهمـية بين الديانتين ، مـهَّد لإشـهـار الإسـلام عـدواً استـبدل الصـراع معـه، بالصـراع بينهـمـا . وفي سـبيل ذلك، جرى تجـاهل عـلامات مـؤثرة، أظهـرها الإسـلام طوال تاريخـه، عن قـبول الآخـر والرضـا بالتعددية، وتعترف بذلك الأدبيات الغربية الأكثر إنحيازاً نفسـها، كما يتجاوز ذلك الحـقـائق التـاريخـيـة، التي تشـهـد على أن الوئام الديني بين المسـيـحـيـة

والإسلام، يظل مسيطراً ما لم تعصف به مؤثرات خارجية . أكثر ما ينطبق ذلك على المنطقة العربية التي لم تعرف حتى اليوم حروباً دينية، بالمعنى اللاهوتي للكلمة؛ ورغم علامات عدم الاستقرار المديد التي تسم تاريخها، فإن العلاقة التاريخية بين المجتمعات المسيحية والإسلامية كانت أكثر إستقراراً من العلاقة التي ربطت المجموعات المتباينة لأسباب سياسية وإجتماعية داخل الديانتين.

تفسر هذه العدائية المدبَّرة، الرواج الأسطوري لنظريات الصدام والتفوق الحضاري، ومن الآن فصاعداً، ينبغي انتظار موجات تعصب وعنصرية وتطرف، يتوقع للإسلام دائماً أن يكون أول أهدافها . ولذلك أسبابه الكثيرة، من بينها ضعف التركيبة الحديثة لمجاله الإجتماعي / السياسي، واختزانه حيويات، تفوق بأشواط النجاحات التي تسجلّها مجتمعاته، وما بعد الحادي عشر من أيلول هو مجرد مثال عما هو آت .

٤ـ بعد عقود من التنافس العالمي المتكافئ، أورث الغرب اعتدالاً وتواضعاً ما في تقديره لذاته، عاد إلى التعويل مجدداً على مقولة «مركزية الغرب » .

جاءت هذه الرؤية، بعد حقبة زمنية ليست بقصيرة، بدت فيها الجغرافيا السياسية / الحضارية، ملوَّنة متنوِّعة، وأمكن فيها معاينة خطوط للتعاون أو الحوار البنّاء كان الغرب أحياناً طرفاً فيه . إنعكس الإعتدال النسبي للغرب في تعامله مع خارجه، اعتدالاً في داخله، فنشط في إحياء قيمه الأساسية، وصار لمفاهيم مثل التعددية والديموقراطية وحتى العلمانية، وقع ومعنى، فيما أمكن ملاحظة دول ضعيفة وقليلة الموارد، تقوم بدور ما يسمح لها بالاستقلال والإستمرار في آن .

العودة إلى القول بمركزية الغرب، وتحويله من مجرد حقيقة سياسية ـ استراتيجية، إلى تأويل أيديولوجي وحضاري، ترافقت مع تعديلين رئيسيين في الغرب نفسه :

الأول : إنتقال القيادة والسيادة من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأميركية.

الثاني : إنتقال مركز السيادة والقوة، من الدول ونخبها إلى كيانات متحركة ذات مصالح وغايات لا تتطابق عادة مع مجتمعات بعينها .

هذان التعديلان سيقللان فرص التعاون الدولي، وسيدمِّران الوسائط اللازمة لبعث الحوار العالمي، وسيجري أيضاً استيعاب الأنظمة المدنية والثقافية المؤسسة للتقارب، مع إضعاف الدولة .

٤- **التنازل تباعاً عن مكاسب الرأسمالية الإجتماعية**، التي راكمها الغرب، وتحديداً أوروبا طوال أكثر من نصف قرن، وذلك في سياق الإنخراط في نظام الرأسمالية الليبرالية، التي يتم فرضها، إما عبر تعاقدات عالمية، أو تجنباً للتعرّض لعقوبات السوق .

وبينما تعي الأولى الحصيلة الإجتماعية للعملية الإقتصادية، وترسم السياسات الإقتصادية تبعاً لأهداف تُحدَّد ديموقراطياً، ترجح الأخرى منطق الداروينية الإجتماعية حيث البقاء للأقوى، ثم إنها تستند إلى تبعية مخيفة بين السياسات على اختلافها، وبين مبادئ اقتصادية لا ترسم في أثناء توافق جماعي، وإنما بفعل حتميات رياضية صرفة. هنا تلحق بالديموقراطية أضرار إضافية، فسلامة تطبيقاتها لا تقوم إلاّ على تكريس حق الفرد بالاختيار، في إطار سياسي ـ اجتماعي ذي طبيعة عقلانية أخلاقية .

وليس غريباً ولو أنه محبط، أن الجنوح العالمي إلى الليبرالية، مدفوعاً بقوة الولايات المتحدة، صاحبة المصلحة بذلك، قد أخمد بسرعة جذوة الطريق الثالث الذي برقت آماله في سماء نهاية تسعينات القرن العشرين، فانتصارات الديموقراطية الإجتماعية في أوروبا لم تدم طويلاً، وسرعان ما تلاشت نظرية أنطوني غيدنز حول إمكانية شق طريق ثالث، إثر عودة اليمين، المتطرف أحياناً، إلى الصعود .

٥ـ **التحول الأخير**، هو تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول، وقد

كشفت عن أزمة أطروحة العولمة، وعمق أزمة الغرب التي لا تقل عن أزمة بقية العالم . لقد ظهر أن المرحلة الإنتقالية، ما بين سقوط ترتيبات دولية واستقرار أخرى، عزز أوهاماً كثيرة، من مثل : تبعية السياسة للإقتصاد، نهاية الحروب، القدرة اللامحدودة على التقدم مع تجاهل متعمَّد للمهمَّشين والمتضرِّرين، ناهيك بالوهم الأبرز الذي ساد في الغرب، أن بالوسع إدارة نظام ذاتي الدفع، تديره شبكات دولية خارج حدود الضبط المحلي والإقليمي ومن دون الوقوع في محذور نظام فوضى الدول .

أظهرت تداعيات أحداث نيويورك وواشنطن، مقدار اختلال التوازنات في الغرب لصالح الجناح الأميركي، وقدَّم ذلك تفسيرات معقولة لعجز أوروبا، وهي الجناح الغربي الآخر، عن بناء خصوصيتها الإقتصادية والسياسية، وفشلها التام، في التمتع بتأثير عالمي يوازي جبروتها المالي والإقتصادي والاستراتيجي .

وضع الحادي عشر من أيلول، الغرب في موقع القدرة الكلية، والشرعية المطلقة لكن من بابي طاقة العنف الكامنة، وتعاظم الكفاءة . فبات على النظام العالمي أن يتعايش مع لا نهائية القوة، بينما تبيَّن أن الليبرالية الأميركية، مثَّلت ستاراً لطاقة العنف المبيَّتة هذه .

لقد أظهرت تطورات السنة الأخيرة، أن القوة العسكرية للولايات المتحدة الأميركية هي التي تمثل النظام ما فوق قومي وليس المنظمات والشركات الإقتصادية العالمية، وهي التي ترعى نظام التجارة الحرة ونمط التدفقات الراهن، وليس آليات السوق، وكلا الإستنتاجين، يفنّدان أحد أهم مزاعم العولمة الليبرالية .

هناك تحوُّلات غربية أخرى، اقتصادية مثل التباطؤ الاقتصادي المزمن، إجتماعية مثل زيادة التفاوتات الطبقية؛ سياسية مثل صعوبة المضي بحزم وبسرعة في إنجاز ترتيبات سياسية إقليمية خارج مساندة الولايات المتحدة .

تؤشِّر هذه التحوُّلات جميعها إلى أن الغرب قد تغيَّر، والتناقضات الحادة الناجمة عن عولمته قد امتدت إليه، وهي تناقضات ستظل مولِّدة للحروب والنزاعات، ما لم يمكن الوصول إلى عولمة بديلة عمادها الشراكة، واتحاد المجتمعات المدنية، وتعميم ثقافة المساواة والعدالة ما بين الدول، ونشر الديموقراطية العالمية .

لم نعتن في السياق بتقديم نقد ذاتي مقابل لنقد الغرب، ولهذا محلَّه الآخر. لكن سيظل السؤال مشروعاً ... لماذا يبدو العرب والمسلمون خارج ميدان الفعل والتأثير ؟ كي لا نقول خارج العصر، في عصر العولمة وقبل عصرها، في زمن الأحادية القطبيِّة وفي زمن الثنائية وتعدد الأقطاب، في مراحل الاستعمار والاستقلال، التبعية وعدم الإنحياز...

إنَّ أحد شروط النهوض والإصلاح، هو التمسك بالتعددية، ورفض الشمولية، وإطلاق الحريات الثقافية والسياسية، ومناوأة التمييز ونشر ثقافة المساواة والعدالة، وايجاد مصالحة تاريخية بين الأصالة الدينية وتجربة الحداثة، كالمصالحة التي تمت بين الدين والنضال الوطني المشروع .

الإسلام وأميركا بعد ١١ أيلول:

نبذ السياسة وصناعة الغضب

ثمَّة فصل جديد ومريع، لرواية القسوة العالمية، يَطوي صفحاته الأولى، على ارتدادات عميقة، تكاد تودي ببعض أنفس ما آل اليه تاريخ مديد من التقدم ..

ذاك أن البشرية التي لم تستبعد القوة من إدواتها الفضلى لدفع العجلة قدماً، تراءت وكأنها في عهد واعد، ..بدت فيه أكثر وعياً من أي وقت مضى، لأهمية موازنة ذلك النزوع الأبدي للتنازع والخصومة، بمعايير تحفظ لتطورها استقراره السوي، وقواعد تبطىء دوران الأمم على حافةٍ خطيرة، ترمز إلى تأرجحها بين غريزتي الموت والحياة، ما دام متعذراً سن قواعد حاسمة، توقف تماما ذاك التجاذب المرير .

الغرب نفسه، بمعنى ما ، واحد من هذه المكاسب المهددة، دون أن نعتمد تجاهه ذات المصطلحات، أو نطلق نعوتاً متفقاً عليها حوله ، ففي طبائعه ومفارقاته ما يترك أساسا للشك ومجالاً لليقين في آن، شيئاً من الرفض والقبول المتزامن، ومظاهر التنازع المعرفي والسياسي المتصلة به، تلقي في الروع أنه قد نال قصب السبق دون منافس .

لقد أمكن للغرب إياه، مثال الحداثة والمعاصرة، أن ينتزع أثمن سيادة كونية، لم يعرف ما هو أعمق منها أثراً و تنوعاً، وذلك في مجرى صراعات ضارية، لم يكن للجيوش في حسمها اليد الطولى.

لكن مفاعيل هذه السيادة المطلقة انفجرت داخل الغرب نفسه، في نصف

قرن مدمِّر. بيد أنّ حروب أوروبا العالمية المقصودة هنا، آلت إلى نهاية قيل أنها مشجعة ومؤاتية، لقد أفضت إلى إعلان ظاهر بسحب الإعتراف بقوانين الحرب كواحدة من طرق إثبات المشروعية . صار للقوة نظامها المعقَّد ذي الشرعة الخاصة والمنظومة الذاتية المتماسكة،داخل المعسكر الواحد، لكن عناصر الكبح والضغط الكثيرة التي اشتمل عليها هذا النظام، أدت في اكثر الدول تقدما إلى توليد ظاهرة العنف، كعنوان لحروب اجتماعية، شبه صامتة، قليلة الكلفة ومحدودة الامتداد. فإشاعة قدر عال من الإستقرار السياسي، يظلّ ممكناً ما لم يشترط فيه المطابقة بين الروزنامتين الاجتماعية والسياسية، وما لم يعمل على تخفيض الأسوار بين المجتمع والسياسة . لقد أفضى التطور الهائل في منظومات السلطة المرتبط بتحديث متواصل للدولة، إلى تكوين كيان مستقل للسياسة، له ديناميات المعزولة في أغلب الاحيان، وحتى لو حققت الديموقراطية بالفعل ، ذلك الربط بين الشعب وبين الشرعية، فهي تخفي على الدوام قدراً كبيراً من طاقة القهر المبيَّت، الحاضر للانفجار، لولا أنها مستتبة حيث هي، بفعل ذلك الفصل بين المجتمع والسياسة .

الغرب ... إنتاج العنف والغضب

الغرب إذاً، هو أول الشركاء في إنتاج ظاهرة العنف المعاصرة، وهي جزء من سياق طويل للاستغناء عن الحرب داخله، ولتنظيم الذات، ولتعبير فئات مهمَّشة عن نفسها إزاء نظام السلطة المعاصر القائم على الإستبعاد، ولتحرير العلاقات في الداخل والخارج، من عبء الإنضباط التام الذي تفرضه حداثة الدول . لكن هذه الحداثة المفرطة، والإحساس بالإشباع والنفوذ الفائق، والقدرة على الإنجاز، والتضارب الخطير بين ترقِّي الوعي وتسارع أشكال التقدم المادي ،.. حوَّل الغرب من مثال إلى ظاهرة، و من نموذج إلى مرحلة، ومن صورة عن نهاية سعيدة للتاريخ، إلى محطة مترددة فيه تجمع بين نهايته وبدائيته . الأخطر أنه أوجد شروطاً كثيرة، لاستبداد عالمي، مختلف

لكن غير متميز، بدلاً من ذلك الوعد الخلاّب المزعوم بالسلام والمساواة، فأتاح هذا الإستبداد الفرصة أمام صناعة الغضب، وأتاح الغضب إمكانية المزج بين العدالة والبحث عن الثأر .

من المؤسف، أنَّ أحداث الحادي عشر من أيلول وما بعدها، فتحت طريقاً لإعادة اكتشاف الغرب، في لحظة مأزق، وفينةٍ من إنحلال الإنضباط، وسقوط التحفظ الأخلاقي، خصوصا وأنَّ الرد الأميركي، يثبت على نحو قاطع، بأنَّ ما يعتقد أنها المدنيّة الأعلى في التاريخ ماضية إلى تأكيد تفوقها، على حساب أنبل خصائصها وأثمنها .

قد يصح إثر ذلك القول، وهذا لحسن الحظ واحد من الاحتمالات فقط، أنَّ العالم بعد قرون من النهضة والتنوير وإسناد قيادة التحولات إلى العلم ومنهجه، إنما إنتهى إلى بناء عوالم مدهشة من الوهم، وإلى حقيقة أنَّ أشدً القيم تاثيراً وعمقاً وانتشاراً، يمكن رصفها في اللحظة المناسبة في خطاب سلطة . لكأن مجاهل السياسة في مرحلة ما قبل الدولة، هي حتى الآن متَّسعة وغالبة، إلى حيث لا يسع واحات المدنية والأنسنة إلاَّ أن تعتبرها فناءها الحقيقي وممرها الوحيد. كم هو مؤلم بالفعل أن يستفيق العالم صبيحة يوم ليكتشف مقدار التضليل الذي خضع له، منذ انطلت عليه دعوى الاختلاف والتميِّز، التي أطلقها أولئك الذين جمعوا بين الوفرة والتقدم ، فعرَّفوا ما بين أيديهم، أنه يؤذن لقيامة إنسانية جديدة .

ولعل إنهيار برجي مانهاتن ليسا مسؤولين عن الإهتزاز المقلق الذي تعرَّض له الغرب، بمقدار مسؤولية هذا الأخير، الذي أجهز على خصوصيته التي بنت جاذبيته . فرغم عدم تحلِّيه في السابق بحسن النيَّة، و وضوح النزوع الإستعماري في تصرفاته الدولية، بدا الغرب في يوم ما، أنه يخوض في بناء ملاذٍ آمن لتجربة بشريِّة يسعى إلى تأكيد فرادتها وغنى أدائها، إلى حيث تصلح للتعميم والبقاء . ظهر ذلك الملاذ شيِّقاً، رائداً، مليئاً بالحوافز،

وحافلاً بالطرق السريعة نحو مستقبلٍ تجتمع إليه أحوال النعيم الأرضي، ومبادىء، استمدت لأول مرة في التاريخ المعاصر شرعيتها وغلبتها، من قدرتها على الإقناع والنجاح .

لقد جرى نقل المفاهيم من عالم الكمون الرمزي، إلى حقل الفعل الصريح ، وأصبحت مستقرَّة الشرعية ومحلاً للاحتكام والاحتماء.

في قلب هذه المنظومة الجديدة لذلك الملاذ المزعوم ،خيِّل لوهلة، وهذا ما استقر كحقيقة غير مبرهنة، أنَّ طوراً جديداً من العقلانية يطوي بجدية وثقة، سبيله في ردهات السياسة، ليلتصق بقوانينها وآلياتها ويصبح بعض نسيجها . وحينما ساد الظن بأن تعديلات جوهرية قد طرأت على علاقة الغرب ببقية العالم، لجهة جعل قيمه الخاصة إطاراً لها، بات ممكناً توقُّع تكوين منطقٍ داخلي للقوة يخفِّض مخاطرها ويقلل من غلوائها، ويخضعها أكثر فأكثر لشروط تلك العقلانية المتجرِّئة، التي تفترض، أنَّ الممارسات العالمية لا بد أن تكون منتظمة في سياق معلوم، ومقتبسة من تفاعل إنساني، يجعل للشراكة معنىً خارج سياق الإحتياج المتبادل . حتى لقد خيِّل لوهلة، أن بوسع الدول والأمم أن تكون ضعيفة وتبقى، أن تتصدى بنفسها إلى صنع نهضتها أو حتى الإبقاء على تخلّفها دون تهديد وجودي .

أسافين في نعش السياسة

بعد أن توطَّد الزعم، بأن السياسة فرع للعقلانية،ومعبر لترشيد الصراعات،لم يعد مقبولاً أن يستسلم الإنسان لمصائر لا يشارك بفعالية في رسمها، فاي توق إلى استعمال مفرط لادوات السيطرة والقوة المتمركزة في هذا المكان أو ذاك، سيخل باستقرار النظام، لولا أن يتسلل من شقوق السياسة، التي لم تكن جدرانها بفعل كثافة النظام مليئة بالشقوق.

الربع الثالث من القرن العشرين تحديداً كان زاخراً بوعود كهذه، وحافلاً

بالتفاؤل . على صعد التنمية والعلاقات بين الشمال والجنوب، كما بالنظر إلى صورة الغرب، التي جهد في تقديمها عن نفسه.

حفزَّ ذلك الانطباع الذي تولَّد في حينه دون أن يكون خادعاً ومضلِّلاً تماماً، رؤية مثالية متسرِّعة، حسبت أن تطوراً أخلاقياً قد تولَّد في صميم الممارسة السياسة، أو أنَّ في البين ردَّة إلى ضمير أقلقته ضراوة حروب الغرب نفسه وانشقاقاته ..

لقد ظن أولئك الذين حملوا معاولهم، لهدم جدار برلين، أنهم يمهدون لعبور مدنية من القيم والأخلاق السياسية، إلى ذلك الشطر من العالم المتقدم، المحبوس داخل الأستار . لم يخالج أحدهم الشك أنهم في واقع الحال، مجرد شركاء صوريِّين مغفَّلين،لدورة سلطة تقليدية، عرف لها التاريخ أمثلة عديدة، وأنهم يدقون أسافين في نعش السياسة، التي تظل ممكنة ما دامت في توازنٍ حرجٍ، لا يسمح بانتصار باهر أو هزيمة ساحقة . لكنَّ المعادلة الجديدة، التي قيست عليها العولمة فيما بعد قالت في البداية : أنَّ إحصاء الأرصدة المصرفية خير من إحصاء القتلى، وأنَّ البحث عن الأسواق أفضل من البحث عن الأعداء، وصناعة المصالح أجدى من صناعة الكراهية أو الحب . إلا أنها آلت في النهاية، إلى وجوه أقل حيادية بكثير، عندما التبست بأيديولوجيا المركز، وأضمرت أنَّ الإلتحاق بالغرب خير من الإنشقاق عنه، ما دام أنه طريق التمدّن الأوحد .

لكنَّ هذا الإلتحاق، كما بات مسلَّماً لاحقاً، متعذر إلى أبعد الحدود، بل إلى حد لا يمكن معه فتح النوافذ وتشريع الأبواب، بين أممٍ حسبت أنَّها في لحظة من العام ١٩٩١، على وشك أن تفعل ذلك .

كان الغرب هو العقبة. فسلسلة الإنتصارات الطويلة المتمادية، مع غضّ النظر عن انتقالات السلطة وانحيازاتها فيه، وحلقات المكاسب والإنجازات

المتّصلة التي أتمَّها، أدت على نحو غير مسبوق، إلى تصعيد تاريخي في جبروت القوة، وإلى أن يجد الغرب نفسه في موقع «القدرة الكلية والشرعية المطلقة» كما يقول «جان بودريار»، لكن من بابيَ طاقة العنف الكامنة، وتعاظم الكفاءة .

وضع ذلك شعوب الأرض بين خيارين، الإنضمام إلى مشهد الغرب والإنغماس فيه، أو تجاوزه وتجاهله، وكلاهما غير قريب المنال ..

لا يكفي للإندماج أن يتم في غير شروط أخلاقية وسياسية، فلإتمامه في المقلب الآخر، شروط صعبة متعذِّرة، لكن لا تمت بصلة البتة، إلى ذلك الإنطباع المخادع، الذي يخلِّفه الإصغاء إلى سيل نداءات، تطلقها عواصم الغرب الكثيرة، حول الإستقامة السياسيَّة، والتعدديَّة والإعتراف بالآخر، والتحلّي بالصبر والتماسك، وحمل الحقوق المدنيَّة على محمل الجد، ورعاية حقوق الإنسان ... بل إنها تتعلق بجوهر تلك المكاسب التي ينالها المندمجون وحجم هاتيك المزايا، التي ستعيد تظهير صورة إنسانيتهم نفسها، وبأثمان باهظة .

ولا يكفي لتجاوز الغرب وتجاهله، أن يعلن فريق من أهل الأرض، انحيازه حضارياً إلى الخصوصيَّة والهوية، وسياسياً إلى الإستقلال والتحرر، واقتصادياً إلى الإكتفاء والعدالة. واجتماعياً إلى المحافظة والقيم الخاصة ... في مقابل العولمة، والتبعية والليبرالية والإندماج بالسوق العالمي، وازاحة الحواجز والجدران ...

لا يكفي لأن للحداثة والمعاصَرة سحرهما الخاص، وإغراءهما الخلاَّب واداءهما الذي لا يقاوم، ... إنهما القاعدة التي لا تدع إلاَّ القليل من الإستثناءات، فكيف إذا تنادت الإستثناءات هذه على حصيلة بائسة، وأوغلت في اللامعقول، وطوت كشحاً عن مرور الزمن وتقلُّبِ الأحوال والعهود .

أميركا ... إنقلاب في أعماق الغرب

منذ عقدين من الزمن وأكثر، والغرب يهزم نفسه مرَّة تلو مرَّة، إبتداءً من استخفاف رعونة أميركا الفتيِّة بتحفظ أوروبا، وانتهاءَ بانهيار الليبرالية الأميركية إياها، في أحضان منطق شمولي / أصولي، بعدما أعلنت انتصارها على الأنظمة الشمولية الأخرى، وحربها على الأصوليَّة .

لم تجد الإمبراطورية الناشئة، غير وسائل الهيمنة المعروفة، فأقامت تقليداً جديداً للقوَّة، تنامى وتضخَّم، إلى وقت احتكرت فيه العنف وأفرطت في استعماله . بعد أن ظهر بوضوح، أن اعتماد السياسة، وتنمية مفاهيم محددة، (العولمة مثلاً..)، غير قادرٍ على بناء مجدها الكوني المناظر لقوتها، بالسرعة اللازمة .

كما في أيِّ وقت مضى، لم يجد الباحثون عن المجد العالمي بداً، من أن يلوذوا بالإمكانيات الهائلة المعجَّلة، التي تقلَّدها لهم أدوات القهر الجماعي، إنما بخلاف أي وقت مضى، كانت حدود قدرة هذه الأدوات بلا نهاية .

لكن، كيف لمنطق عالمي ما، نظام دولي ما .. أن يتعايش مع لا نهائِّية القوة، فضلاً عن أن يعيها، وهي المشتقة أصلاً، من الإنفصال الحاد بين السياسية والأخلاق، بين السلطة والأمة، بين المصلحتين العامة والخاصة .

وأين هو المكان الأضعف، الذي قد تنبعث منه طاقة التدمير المكبوتة، في سياق من المطلقات المتجاورة المتداخلة ؟.

وما هو الوقت اللازم انقضاؤه، قبل أن يعتاد العالم على هذا القدر المنقوص من الحرِّية وامتلاك المصير والأمل بالمستقبل، والقدر المبالغ فيه، من الضغط والإكراه والتهديد والوعيد .

أي استقرار ستشهده المنظومة العالمية، في ذلك التركيز الهائل للسلطة، لا سيما وأن انفراد أميركا في تحديد ملامح العالم الجديد، وقواعد عمل أنظمته،

إستند إلى فهم مبسِّطٍ للعلاقات بين الأمم، وإلى عدم إدراك للتفاوت بين تصوَّرها لذاتها المتسم بالرضى المفرط، ونظرة الآخرين إليها التي لا تخلو من ارتياب وتوجس .

لم تكن الليبرالية الأميركية، كما لاح مؤخراً، إلا ستاراً لطاقة عنف دفينة، استعانت بها السياسة طيلة جولات الحرب الباردة، وزادت من ضراوتها وكبتها في آن، إلاَّ أنها عمدت حينذاك، بل اضطرت، إلى وضعها تحت الوصاية والرقابة الدائمتين.

كان ذلك مجرد تحكم ظاهري، فالعسكرة المتمادية، في أحضان التهيؤ الدائم للحرب، تمددت في ردهات القرار الأميركي، ومن طرق خلفيِّة في عروق المجتمع نفسه، بعد أن بنت خصوصيتها، المتصلة بوظيفة ذاتية، قوامها البقاء والتطور والمحافظة على الوجود.

تجلَّت هذه الوظيفة بوضوح بعد نهاية الحرب الباردة، حيث لم تعمد الولايات المتحدة إلى تفكيك إمبراطوريتها العسكرية عالية الكلفة، أو على الأقل تخفيض حجمها مع غياب الخصم، بل لجأت إلى تصعيدها وتضخيمها واتباع سياسة البحث عن الخصوم .

وفي خضم تدفق النظريات والقراءات الإستراتيجية والتقديرات المستقبلية، كان هناك من يود جرّ المجتمع الأميركي إلى موالاة القوة، والبناء على عداء مستديم من نوع ما، كعنصر تثبيت للهوية الجماعية، المهددة من جهة بانفراط التضامن قبالة الأخطار، ومن جهة أخرى وللمفارقة، بعولمة اللامبالاة بالانتماء .

نجحت سياسة الولايات المتحدةالخارجية أي نجاح في صناعة الأعداء، وأوجدت خلال سنوات قليلة أعداداً من المتضررين الدوليين، يفوق ما تركه نصف قرن من الحرب الباردة . كان بحثها عن الخصوم ظاهراً للعيان، في مقابل إهمال الحلفاء، ولما أفلحت في بحثها، آذن عهد التعايش بين الليبرالية

والقوة بالإنقضاء، لتستوي القوة كياناً متطلباً استولى على السياسة نفسها، وتحالف مع الاقتصاد، ليصبحا المصدر الذي تستمد السلطة قوتها منه، فيما بنيت قبل ذلك، ولفترة طويلة على التقلب بين أحدهما والآخر .

بعد ١١ ايلول بات المجتمع الأميركي إذاً، فريسة قوَّتين ليستا من صميم الدولة،بقدر ما هي رهينة لهما، وحدات إقتصادية إحتكارية تحدُّ من ديمقراطية السوق، وقطاع عسكري يضغط على ديمقراطية مجتمع السياسة، ليطوي بين يديه خطط الداخل واستراتيجيات الخارج، ويعيد تركيب المزاج العام على أساس التجنّد خلف غايات موحَّدة، كما يبحث عن هندسة إجتماعية من نوع خاص، تستبد بإسم مثل عليا . فهناك في أميركا مسعى يكلل بالنجاح، لإعادة التراتبية إلى ما كانت عليه قبل انهيار الخصم الأيديولوجي، تراتبية : البنتاغون - وول ستريت ومن ثم أروقة السياسة .

لن يكون ارتداد أميركا عن الليبرالية إلاّ مدوّياً، ولو أنَّه منتظر ومتوقع، لأنَّ بعض التسامح الذي تنطوي عليه هذه الليبرالية، شرط مغاير لأصول بناء إمبراطوريات السيطرة في التاريخ، ومنافٍ لعقيدة الشحن والتعبئة، ولا يجري مجرى إجماعاتٍ نادرة، جرى الإقتراب منها في لحظة العصاب الجماعي . كما أن أميركا النازعة إلى أن تفرض على العالم بأسره التنازل عن خصوصياته، والانضمام إلى مشهد أهدافها وغاياتها الكبرى، لن يكون بوسعها إلاَّ أن تهزَّ بعنف نمط الحياة السائد فيها، فتمزج الفرد بالجماعة، و تدفع بشعوبها إلى الالتحام، بل الذوبان في مصهر البحث عن أيديولوجيا غالبة، وعبادة الأنا / الجبروت، والخضوع للعقل الجماعي المدبِّر .

أميركا والإسلام ، الصدام المتكرِّر

قد يكون الإسلام هو أول ضحايا هذا الإرتداد إلى الشمولية ، التي تمهد لغايات ثقافية عميقة الغور وطويلة الأجل، بل إنها تتماثل مع صورة مستنبتة من الخيال الشعبي، وقد اتحد هذه المرة على صورة ثائرة، تقف في

صدارة صور العداوات المستحكمة، المودعة في الذاكرة الأميركية . إنَّها تستجمع حوافز العنف رغم التقدم والوفرة، على مثال ما هو سائر في عالم البؤس والتخلف .

يمت ذلك بصلة ولا ريب، بالميل المتجدد في حضارة الغرب نحو إنكار التعددية العالمية، وتقليص مدى حق الإختلاف والرضى بالمغايرة، وبذلك يستكمل الغرب، فشله في تطوير قيم السياسة ما بين الدول والحضارات، بل إسهامه في تخلُّفها، في مقابل نجاحاته المشهودة في صياغة معايير رقيِّه الداخلي .

كما هو مقدَّر، اصطدمت هذه الشمولية أول ما اصطدمت بجدار العالم الإسلامي، الذي يرسل إشارات متناقضة حول التوحُّد والانقسام، حول الإندماج بمدنية الغرب أو التنافر معها، حول الإستقرار أو التمرد، الاَّ أنَّه، الكتلة الضخمة الوحيدة في العالم،خارج الغرب، التي لا تجمعها وحدة سياسية، فيما تتمتع بخصائص عديدة متقاربة ومكونات متشابه، وحسٍّ جماعي متفاعل، تسمح جميعها باعتبارها أمة، أو تعد دائماً بانتاج قوى مقتدرة يحركها دافع التوحُّد .

التزامن بين واقعتين، واقعة الإنقسام التي يقابلها دافع التوحُّد، و واقعة التعرض الدائم لعنف إمبراطورية الغرب (الأميركية هذه الأيام)، والمسيَّرة بحمى التوسّع السريع، يضع عالم الإسلام في دوامة من عدم الإستقرار، والدوران في المكان نفسه حول محور الهوية وإثبات الذات، إزاء إهمال متزايد لأسئلة التقدم، الذي بمستطاعه فقط أن يبني التوازن بين حيويتين، الحيوية الثقافية / الحضارية التي لا تزال فاعلة، والحيوية الإجتماعية / الإقتصادية، التي تزداد مع الوقت ضموراً وتراخياً. وعندما تنضم هاتان الواقعتان، إلى مشهد السياسة البطيء والمتخلِّف، يصير متوقعاً، تحول عالم الإسلام إلى منتج طويل الأمد، (ربما لقرن مقبل)، للثورات وحركات القتال والنضال العالمي ... ولعلَّه المنتج الوحيد .

هذا ما سيطيح في كل فترة زمنية، ببوادر العقلانية والإصلاح النابتة على أرضية احتياجات الجهاد المشروع في المجتمعات الإسلامية، لتنقطع، حال وصولها إلى حضيض اليأس أو قمة الغضب عن مكاسب الإجتماع السياسي المدني، حيث يهدِّىء التناظر المستمر بين السلطة والمجتمع، من ثائرة هذا الأخير، ويحيله إلى طور من الرشد، يتنامى باطراد .

أما فرص الحوار العالمي، وعلى رأسها الحوار بين الإسلام والغرب، فيشتتها إمساك الولايات المتحدة بكلا الأمرين، القوة، والصلاحية غير المقيدة في استعمالها، بخلاف دعاوى الديمقراطية والعلمنة التي اعتقد أنها تتيح إيقاع سلم عقائدي من نوع ما .

ففي أحضان الديموقراطية والعلمانية إياهما، يستهل العالم من جديد، حلقة صراع مفرغة كتلك التي دارت في أقل عهود التاريخ تسامحاً، ستفقد معها العلاقة بين الإسلام والغرب، رصيد تجارب للحوار والصدام . إنها حلقة مفرغة لا تعد بتقدم، لانها تدور بين تخلّفين، التخلف الغربي على المستوى الخلقي / الرؤيوي (التعبير هنا لإدغار موارن)، وتخلّف المجتمعات الإسلامية على المستوى الأيديولوجي / السياسي . إذ كيف يتسنى إقامة جسور الحوار واللقاء، بين طرفين، أحدهما يجهد في تصوير العالم على شاكلته مهما كانت الآلام والأثمان، متذرعاً بتفوقه . والآخر يهمل الفروقات بين الحقائق، والعلاقات بين الأشياء، ويخلط بشدة بين المثل والأهداف، ويبرر الأساليب بالغايات، متسلِّحاً بأحقيته ومتجاهلاً تأخره.

لقد زاد من حدَّة ثنائية الغرب / الإسلام غير المتكافئة، وقادها إلى الضراوة التي ظهرت بها في أيلول وما بعده، إنتقال السيادة في الغرب من أوروبا إلى أميركا، دون نقل موازٍ للتجارب، ما أوجد قطعاً مع التاريخ المديد لعلاقة الإسلام والغرب، بكل التباساته وحقائقه ومكاسبه، وما فتح أبواباً للتصعيد من كل لون، قياساً إلى تضافر نزعتي الشمولية والغلبة، على تعزيز

الرغبة في تصريف فائض العنف المبيَّت والموروث في النموذج الغربي الأميركي المحدث، وفي تصفية الحيويات المتبقية، خارج السور الحضاري المتوسِّع .

هكذا جرى ويجري، تجاهل مطالب ومظالم عالم الإسلام، تجاهل يعبر عنه الإهمال الفظ والمتعمَّد، لدعوات الحوار التي تطلقها في بعض الأحيان، اكثر قواه حيوية وراديكالية، مع ما في ذلك من تعال على الذات وتجاوز للمزاج الرائج، فيما تقابل بضروب من عدم الإصغاء، تنتمي إلى حسٍ بالتعالي غير المضمر، بل إن ضجيج العنف الموجَّه ضد الغرب (لوصحت التسمية)، وممارساته وضحاياه، يحمل في بعض معانيه، اعترافاً مبالغاً فيه بالغرب / الآخر، وفي بعض وجوهه، مبادرة إلى كسر دائرة الصمت والإهمال، واستعادة الثقة بالنفس والقدرة على الفعل، ورغبة باستعادة الذات التاريخية / التراثية والإنضمام إلى مضمار التحدي العالمي .

الثنائية الباعثة على الصدام بين الغرب والإسلام، ليست حضارية في أي حال، وليست سياسية على الدوام، إنها بعض نتائج التجاور والتداخل الدائم، بين مدنيتين تقعان على شبكة متداخلة للسلطة ـ التاريخ ـ الثقافة نفسها، وتقاطع المصالح ذاتة . لن يعرف الغرب حدوده دون أن يحسن تعريف الإسلام، فهو بعض ديناميات صيرورته، و وعد من وعود مستقبله، ومكوِّن رئيسي من حاضره . ولن تعثر مجتمعات المسلمين، على أفضل تصوير لأزماتها، وتصوُّر للمخارج منها، ما لم تر الغرب بعيون أشدَّ ذكاءً وإنصافاً، غرب اليوم لا غرب الأمس، سيان تمثلته أم خرجت عليه .

مأزق هذا الترابط أنَّه معقود بين هاتين المدنيتين، وهما تقطعان الطريق ذاته، إنما بسرعتين ووتيرتين، فمدنيَّتنا المتباطئة، يثقل على أدائها الضعيف وخطواتها المترددة، إرث ثقافي هائل وحي، ما ألقى بها في دوامة تفضيل الهوية على التقدم والتنازع على المستقبل، أما المدنية الأخرى المندفعة، فقد

وضعت ثقافتها الغنية، بين يدي توازنات المعرفة والسلطة المتقلبة بشدَّة، فتغلبت لديها، التقنية على الوعي، وزاد التقدم على حدود القيم .

ماذا عمَّا بعد ١١ أيلول وأحداثه المتناسلة ؟

هل يمكن اعتباره بمثابة قطعٍ تاريخي آخر لعلاقة الغرب بالمجتمعات الإسلامية، بعد أن استدعت الأحقاد أحقاداً، وظهر أن نهاية التاريخ في الغرب كانت على صعيد القوة، لا على صعيد الديمقراطية أو الليبرالية ؟

لا يبدو السؤال مؤاتياً لإجابة قاطعة، ولو أنَّ الدلائل غير إيجابية بما لا يخفى، مع تقابل الإنهيارات في النموذجين المتحاورين، كلٌّ بنظر الآخر. لكن الدلالات الأكثر سوءاً قادمة من الغرب، فهياج الولايات المتحدة الأميركية العالمي، يجهز على ما بدا في نظر شعوب العالم الأخرى، صالحاً ومرغوباً به في المثال الغربي إياه، إنها تصطحب معها، ما يعرف بالعالم المتمدن إلى دنيا جديدة من الحروب، ستخلُّ أولاً بثقافة سياسية بذل العالم قروناً من تقدمه لبنائها، وستودي ثانياً بالشركاء الأقربين وبمعنى الشراكة العالمية، قبل أن تستهلك الجغرافيا السياسية الدولية، في حمأة البحث عن الثأر ومن ورائه النفوذ، فتضطرب دول، وتُستفز شعوب، وتؤول حكومات وأنظمة إلى الإهتزاز أو التهاوي .

وفي ظل غياب للأعداء الفعليين بالميزان العسكري، سيولِّد الإستخدام المفرط للقوة، والإندفاعة المبالغ فيها، إعصار عنف يخرج عن السيطرة، ولن يلبث أن يقتحم بلد المنشأ، على شاكلة إعادة صياغة للهيكل الإجتماعي، السياسي الداخلي، ليكتفي القطب العالمي المتبقي، بواحدة من مزايا تفوقه ... ميزة الحرب .

اليوم، تستعير أميركا دون تردد من خصومها، أساليب عملهم ووسائلهم، بل ورؤيتهم للسياسة، كأن الإصطدام المريع الذي حدث، إنما

ترتب عليه التحام فعلي ضاعت معه معالم الخصوم ... فالنهج التبسيطي، واتباع أقرب الحلول وأقصرها مدى،ومعالجة الظواهر دون سبرغور، والتصنيف الساذج للعالم وحضاراته ودوله إلى فئات بادية التمايز بداهة ... يصدق جميعه اليوم وفي آن معاً على من أسالوا الدماء في واشنطن ونيويورك، وعلى من سفكوها في كابول وقندهار ... يصدق أيضاً على من أرسل نذر التهديد ورسائله من مغاور تورا بورا أو من المكتب البيضاوي الفاخرعلى حدٍ سواء.

لقد اتحد فريقان على نبذ السياسة، لكن أحدهما فقط هو الذي يستدعي في كل حقبة من الزمن، شروط ولادة فريقه الخصم، وإلاَّ كيف يتسع المشهد فجأة فتتسور «إسرائيل» رتبة الفوز إلى جانب أميركا،فيما هي عبء متعاظم عليها،ويضيق من جانب آخر، فلا يجد ذلك الطيف الواسع من الأنظمة الممتدة من شرق العالم الإسلامي إلى غربه، أدنى تعاطف، مع ما قدمته من خدمات وتسهيلات، وقيامها على الولاء المباشر والأعمى، لنظام عالمي يلقى الكثير من الجدال بين مؤسسيه أنفسهم.

إنه مشهد آخر لإستيلاء الخصوم وصناعة الغضب.

العولمة ... والعولمة البديلة:

تساؤلات أخرى

يؤخذ على مفهوم العولمة واستعمالاته، أنه يحاول اختصار عملية مجتمعية وتاريخية مركبة، في اشتقاق مبسَّط وغير محكوم إلى إطار نظري راسخ، بينما يدَّعي بتّاً نهائياً، لتطورات لا زالت قيد التأسيس والتكوين، وها هي أطروحة العولمة تعبر إلى القرن الواحد والعشرين، أكثر إلتباساً وغموضاً، وإثارة للجدل، مما كانت عليه، في بدايات العقد الأخير، إذ لم تقدم دلائل كاملة، على أنها محطة تدويل لا رجوع عنها، أو أنها التقارب الدولي الأعمق الذي عرفه التاريخ المعاصر.

لا نود، من وراء ما ذكر، الإنضمام إلى نقاش آخذ بالتطور، يرتاب من كون العولمة أسطورية إلى هذا الحد، ويظنُّ بأنها تكرار غير استثنائي تماماً، لظاهرة تبرز وتتجدد كلَّما اجتمعت ظروفها، وإنما نرمي إلى التعرض لحقيقتين:

الحقيقة الأولى: إن الإستخدامات المتكاثرة للمفهوم، تنطوي على ذرائع أيديولوجية، وتبريرات نظرية، لا ترمي في نهاية المطاف إلاّ إلى تسويغ الصياغة الحالية للنظام الدولي، وتقديم المساندة المتواصلة له، على قاعدة احتياجات مراكز القوّة العالمية.

ويقلل التفسير الأيديولوجي للعولمة، من أهمية الأدب الذي يدرسها، وقد تراكم على نحو غير مسبوق بالنسبة إلى ظاهرة واحدة مستجدة، فمعظمه يستند إلى تأويلات مسبقة وجاهزة، أو إلى فرضيات غير مبرهنة، تروج لها رسمياً، بيروقراطيات دولية، كصندوق النقد IMF والبنك الدولي World Bank.

لكنَّ هذا الإستعمال التحكمي للأيديولوجيا، والإيحاء المتعَّمد بأنَّ التأطير النظري للنظام الدولي، يتسم بالأصالة والجدَّة، يتجاهل أن ما يجري الآن، ما هو إلا استحضار جذري لمقولات القرن التاسع عشر، على الصعيدين السياسي/ الإقتصادي والثقافي/ الفلسفي، لكن مع مراعاة اختلاف الظروف والملابسات، وضمن دعاوى عن عقلانية، ذات حتمية لا تقاوم.

هنا تبدو العولمة، في سياقها ما بعد الحداثوي، ارتداداً سافراً إلى ما قبل الحداثة، أو على الأقل تراجعاً عن بعض من أهم قيم الحداثة الإيجابية، كالإنفتاح والتسامح، والتعدد، والتقارب ما بين الأمم والشعوب، والطابع الإنساني للتقدم، والإجتماعي للعقلانية. وبخلاف ذلك، تقع الليبرالية الجديدة اليوم، في ضفة مقابلة، وتستمد قوتها من التدمير المنهجي للجماعيات التي من شأنها، إعاقة حركة الرأسمال: كالقومية، والدين، والنقابات، واتحادات العمل ... انتهاءً بالعائلة والأسرة.

ما نود الخلوص إليه، هو عدم دقة ما تزعمه قوى العولمة وأطروحتها، من أنها تمتثل فحسب لقوانين حتمية غالبة، يساعد التقيد بها على تحقيق أقصى المكاسب وأفضلها، وإنها بالتالي تقرر أمراً واقعاً، فهي تعمل في الخفاء على إعادة صياغة قوانين وتعطيل أخرى، فالعولمة إنما هي نتيجة لسياسات مقصودة، وإرادة برلمانات وحكومات، مهدت بقوانين ومعاهدات، الطريق أمام تعميم الليبرالية الجديدة، لكنها ليست بأي حال صيغة طوعيّة، بل صيغة مفروضة تقوم على مبدأ التغريم والإستبعاد. من هنا تتعرض لتشكيك شعبي شامل، لا يقتصر على دول الجنوب.

الحقيقة الثانية: ما دام صحيحاً القول، بأن العولمة هي إنتقال من نظام عالمي إلى آخر، فمن غير الجائز في المقابل، الإستسلام إلى نزعة «قدرية» في التعامل معها، ويجتمع تحت راية هذه النزعة اليوم، طيفٌ سياسي يمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ويغطي أشد المصالح والعقائد تبايناً

وتناحراً. ترتبط هذه النزعة في الأصل، بإحساس متمادٍ بالعجز، يمنع من تفعيل الخيارات الجماعية، الصالحة لتحدي التحولات أو التكيُّف معها.

إن من أخطر ممارسات قوى العولمة، هو إعتماد ذلك الخطاب المراوغ، الذي يدعو ظاهراً لنزع أدوات التحكم والضبط من أيدي الدول، على خلفية إطلاق الحريات الإقتصادية، فيما يستدعي ضمناً قواعد جديدة وصارمة للتحكم، تجعل العولمة التي عرفها العقد السابق، مجرد نظام انتقالي نحو نظام متشدد آخر، بدأت ملامحه تتضح بقوة بعد ١١ أيلول ٢٠٠١.

نقد الأطروحة السياسية/ الإجتماعية للعولمة:

أولاً: يجري التشكيك على نطاق واسع في قدرة الجغرافيا السياسية، والحدود، على الصمود أو تأدية وظائف ذات معنى، في مجال كوني مفتوح ومعولم، إلى حدٍّ يرى فيه كتَّاب، «أن الدولة القومية تحوَّلت إلى سلطات محلية، للنظام الكوني، ويشبه دورها، دور البلديات في الدول». وبحسب بول هيرست وجراهام طومبسون (Hirst, Thomspon, Gloalization in Question)، فإن هذا الخطاب الجديد، يستند إلى عقيدة ليبرالية مناوئة للسياسة، حيث الزعم بأن تحييد الدولة، واستبعاد تدخلاتها، المشوهة، يسمح للإقتصاد والرأسمال الكونيين، العمل بحرية على تحقيق التوزيع الأمثل للموارد.

سنعيد التأكيد مجدداً، على أنَّ خطاباً مقصوداً، أو خطاباً غير مرسوم بعناية، هو الذي يشيع الحديث عن تلك النهايات، (نهاية الدولة، نهاية الجغرافيا، نهاية الإقتصاد المحلي، نهاية السياسة ...)، وذلك اتساقاً مع تفضيلات جديدة، يرسمها الرابحون من أعضاء النادي الرأسمالي الدولي (دول، منظومات، شركات ...).

فالإطاحة بالدول، ذات السيادة، على ما يجري التبشير به، إنما يؤدي إلى:

١ ـ التمهيد لإنهاء دولة الرفاه، وتفكيك نظم السوق الإجتماعي، تحت حجة ضمان القدرة التنافسية والتقيد بمعاييرها، في ظل المخاوف المتنامية مع تزايد الإنفتاح الدولي. وأيضاً ... التمادي في إهمال قضايا وهموم العالم الثالث، وتجاهل بنود الحوار ما بين الشمال والجنوب، على إعتبار أن برامج المساعدات والدعم، ترهق موازنات الدول الغنية، وتؤثر على سلامة مراعاتها لضوابط السوق ما فوق القومي وإشاراته.

لا يأخذ هذا التجاهل وذاك التمهيد، بما إنتهت إليه دراسات رصينة، حول التجارب الناجحة خلال ربع القرن الأخير من القرن العشرين، وقد أثبتت أن تنامي المخاطر المترتبة على الإنفتاح الدولي، يؤكد دور الدولة بدلاً من تهميشها. فالدولة، هي الضمانة الوحيدة لتوفير بيئة مأمونة للأعمال. وأما لناحية تدفق المساعدات الدولية، فقد ظهر دائماً أنه الأهم لزيادة كفاءة الإقتصاد الدولي، وطريقة فعالة في توسيع الأسواق وتنويعها.

٢ ـ الإضرار بفرص إنتشار وتعمُّق الديموقراطية، إذا تنبهنا للصلة التي لا يمكن إغفالها بين الدولة القومية وبين الديموقراطية، فهذه الأخيرة، إنما تتسنى في مجتمعات متجانسة ثقافياً إلى حد كبير، في حين أن المجتمعات المنقسمة على نفسها إنقساماً حاداً، لا تستقر تحت حكم الأغلبية. ثم إن للحدود دوراً حاسماً، في جعل سيادة الدول على أقاليمها ممكنة، ومن دون هذه السيادة، تتضاءل فاعلية العملية الديموقراطية، بالنظر إلى التناقض المعروف، بين هذه العملية التي تغلّب ميول الناخبين، وبين السوق التي تغلب ميول المستهلكين، وتدفع إلى تقليل اعتماد الحكومات، عند نسج سياساتها، على نتائج التصويت.

لن يتسنى لسيناريو إضعاف الدولة، النجاح ما لم تلتق عليه إرادات قوى العولمة، ومصالح التكوينات السياسية المهيمنة عليها، ولعلها التقت، فما من مؤشرات حقيقية عن تراجع وظيفي وتلقائي في أهميتها. بل إن العولمة

وتنامي قوة التكتلات ما فوق وطنية، وما دون ـ وطنية، تشدد مجدداً على أهمية دور الدولة في القيام بدور المنظّم والموازن، ما بين أطراف متناقضة غالباً، وتؤكد أيضاً على ضرورة حضورها، كجهة ملزمة باستيعاب النتائج، التي تعاني منها الفئات الأكثر تضرراً من العولمة والأدنى طاقة على تحمل تبعاتها.

ثانياً: يجري التعامل مع اتساع الفجوات بين عالمي الفقر والغنى، وكذلك بين الفقراء والأغنياء في كلا العالمين، على أنها عوارض مؤسفة، إنما ضرورية، لتحصين الإقتصاد العالمي من التدخلات والأعباء غير المرغوب بها، ويلقي البعض على عاتق التدخلات ذات المغزى الإجتماعي، تبعات التباطؤ الذي شهدته الرأسمالية وأفقدها أكثر من ٦٠ بالمئة من زخمها خلال ٣ عقود، بحيث اختفت معه الحقائق الخالدة للرأسمالية، مع إختفاء أعدائها.

استناداً إلى هذا التحليل، يُعاد اليوم، تنسيق السياسات لصالح مقولة الكفاءة، وفي غير صالح متطلبات المساواة والعدالة. وبتبسيط كامل، يتم رد الركود الراهن، إلى السياسات الإجتماعية، التي اندمجت بها الدول الرأسمالية طوال أكثر من نصف قرن، فأطلقت فكراً إجتماعياً خلاَّقاً، وأدت إلى خلاصات مثمرة ومتقدمة في حوار الشمال والجنوب، وحول قضايا التنمية عموماً.

وبقليل من التحليل، يمكن التثبُّت، من أن أزمة الرأسمالية الراهنة، ومأزق التباطؤ والركود، إنما يتصل بمسائل أخرى، ظهرت في تواريخ متفاوتة (صدمات النفط، أزمات المديونية، حركات الرساميل...)، ومع ذلك، جرى ربط خطاب تعزيز القدرة الدولية على المنافسة، بالتحرر من تبعات دعم التنمية في دول الجنوب، الأمر الذي أدى إلى صياغة النظام الدولي الجديد، على شاكلة ما هو عليه اليوم، دون اكتراث بمدى الإحباط الذي يلحقه بجهود دول العالم الثالث لاكتشاف وارتياد فرص تقدمها.

ثالثاً: عمّقت أحداث أيلول ٢٠٠١ وما بعده، من مأزق الحوار والتعاون بين الكتل الدولية الكبرى، لكنها كشفت في الوقت نفسه، عن أزمة أطروحة العولمة، فقد ظهر أن المرحلة الإنتقالية، ما بين سقوط ترتيبات دولية واستقرار أخرى، عزّز أوهاماً كثيرة، من مثل: تبعية السياسة للإقتصاد، نهاية عهد الحروب، القدرة اللامحدودة على تجاهل المهمَّشين والمتضررين، ناهيك بالوهم الأبرز، المتمثل بالاعتقاد أن بالوسع إدارة نظام عالمي ذاتي الدفع، تديره شبكات دولية خارج حدود الضبط المحلِّي والإقليمي، من دون الوقوع في محذور ما يسمى «نظام فوضى الدول».

لقد أظهرت تجربة التسعينات، وبداية القرن الجديد، بما في ذلك أحداث الأشهر الثمانية الأخيرة الدامية، أن الوصول إلى «نظام فوضى الدول» ذاك لم يكن أحد الإحتمالات، التي تدور في أذهان صناع السياسة والقرار الدوليين، فلم يخطط هؤلاء لترك حبل التطورات على غاربة، ولم يحملوا على محمل الجد خيار أن السوق والشبكات الدولية، قادرة على تنظيم نفسها بنفسها.

جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول، لتقرِّب إعلاناً، كان لا بد وأن يخرج إلى العلن في يوم، بأنّ نظاماً على هذا القدر من اللامساواة والتفاوت، لن يكون توافقياً بأي حال، وأن استمراره، مرهون بتوفير الحماية والصيانة المتواصلتين له. كما أن تعميم وفرض نظرية التجارة الحرة في أرجاء العالم، يتطلب قوة عسكرية حارسة، ونظاماً أمنياً، يستوعب المخاطر المتأتِّية، من أن المكاسب تتركز في التكتلات الثلاث الكبرى (G3) فيما تصارع بقية العالم، أزمات ومساوئ هذا النوع المتطرف من العولمة.

إن تحسين فهمنا، للعولمة هذه، يستدعي القول:

- أنها جزء من السياسية وملحقة بها وليس العكس.

- أن الولايات المتحدة الأميركية، وبعض دول الغرب، هي التي تمثل النظام ما فوق القومي، وليست الشركات العابرة للقومية، أو الشبكات الدولية.

- أن القوة العسكرية والصلاحيات الأمنية الواسعة، هي التي ترعى نظام التجارة الحرة ونمط التدفقات الراهن، وليس آليات السوق التلقائية.

- أن التناقضات الحادة، والتفاوتات الهائلة، تجعل من العولمة مولّداً لشروط الحروب والنزاعات لا كابحاً لها.

- أن اعتبار العولمة، قدراً نهائياً، ليست أطروحة وإنما سياسة.

العولمة البديلة: توسيع الشراكة:

ينبغي في البداية، الإشارة إلى أنّ مواجهة تحديات العولمة، لا يعني مواجهتها هي نفسها، أو الإنشقاق عن الموجة التاريخية التي تحملها، فهذا بالنسبة إلى الشرق، والعالمين العربي والإسلامي تحديداً، تكرار مرير لنماذج المواجهة التاريخية، مع طلائع الإجتياح الحضاري الغربي، خلال قرنين، فقد انطبعت في البداية بطابع عام وراديكالي للرفض، ثم آلت إلى تصدّعات هائلة، بين فريقين، فريق العزلة والإنزواء، وفريق التغرب والإنفصال، وبينهما تيار عريض ورئيسي متقلّب ولا يزال.

واستناداً إلى ما انتهينا إليه من تصحيحات لمفهوم العولمة، وتأكيد على الجانب المدبِّر والمسيطر عليه من ظاهرتها، ومع تبيان أنها ممثلة لنسيج عالمي محدد من القوى والشبكات والدول ... يعود ممكناً الحديث عن تحالف مقابل عريض، عالمي ومتنوع يجمع إليه، ليس فقط المستبعدين والمتضررين، وإنما أولاً، أولئك الذين تتوحد بينهم الرؤية حول شروط استقرار النظام الدولي والعلاقات بين الأمم، ومتطلبات تعميقه وتوسيعه وانسنته، ويتفقون أيضاً على أن المسار الراهن هو مسار مضطرب على نحو يجعل من أعمار النظم الدولية قصيراً ومتضائلاً باستمرار.

سيستفيد هذا التحالف، من الحقيقة التي نوَّهنا بها، وهي انَّ الشركات والمؤسّسات الدولية، ليست عالمية بطبيعتها، فهي بحاجة ماسة إلى أوطان

ودول وحكومات، تقدم لها الضمانات الكافية، وتدفع عنها فاتورة «التأمين ضد المخاطر». أما التشكيلات المدنية العابرة للقومية، فيمكن لها أن تكون فعلاً إطاراً عالمياً، معزولاً عن الإحتياجات الخاصة ببلد ما، باعتبار أنها تجسِّد أهدافاً ومطالب ما فوق وطنية، فيما تجد لحمتها واتحادها، في أيديولوجيات لا تتسنى للشبكات الإقتصادية، أو في مجالات تفكير وتحليل راسخة ومتقاربة.

لقد شقّت حركة مناهضة العولمة طريقها على نحو ناشط وفاعل، وكرست حضوراً قوياً ومتنامياً، لكنها حتى الآن، لا تزال ظاهرة إعراض واحتجاج نضالي، تضم شرائح محددة، تنتظم غالبيتها، في إطار ما يعرف بمؤسّسات المجتمع المدني. وفي المكان الذي يضعف فيه هذا المجتمع، يضعف تمثيله في نادي مناهضة العولمة. وعلى هذا النحو يمكن تفسير الغياب المستهجن، للعديد من دول ومجتمعات العالم الثالث، وعلى رأسها المجتمعات والدول العربية.

إن قيام تحالف عالمي عريض كهذا، لا يهدف فحسب إلى الإحتجاج والإعتراض أو التأثير على سياسات وبرامج ومؤسّسات بعينها، بل يرى أيضاً إلى التدخل المؤثر في إقامة توازن جديد يصحِّح التمثيل العالمي، ويفرض تعديلات جذرية على نمط وأسلوب وأهداف الإدارة الحالية لفعاليات العولمة.

لكن توسيع قاعدة هذا التحالف، وتحويله من مجرد حركة مدنية ـ مؤسّساتية، نخبوية بحدود معينة، إلى تيار جماهيري/ مدني مؤثر، وعلى نحو خاص العالم الثالث، والمنطقة العربية، يفترض أمران:

الأول: تنويع وإغناء الخطاب الحالي المناهض للعولمة، لكي يشتمل على عناصر جديدة،تكفل إجتذاب كتل حضارية بأكملها، وتعيد التركيز على أهمية الوصل بين السياسة والأخلاق. من ذلك إدماج الثقافة الدينية، المناضلة والمتنورة، في الثقافة العامة المناهضة للعولمة، وتكريس مصالحة تاريخية

بين الدين، وبين إتجاهات النضال العالمي. وهي مصالحة قائمة فعلاً، ويمكن القياس عليها في التجربة العربية/ الإسلامية الراهنة.

الثاني: إدراج قضايا التحرر والإستقلال والمقاومة، في البرنامج الدائم لمناهضة العولمة، وكأساس للثقافة السياسية لهذا التحالف العالمي المطروح. وفي المثال العربي/ الإسلامي، تعد القضية الفلسطينية، من أهم عوامل تعبئة واجتذاب القوى والتيارات العربية والإسلامية، ناحية المحور المناهض للعولمة بصيغتها السياسية/ العسكرية القائمة، والتي يمثل الكيان الإسرائيلي أحد أعمدتها.

وأخيراً: هناك العديد من الأهداف التي يساعد تحقيقها على تخفيض مقدار الأحادية والإستبداد في منظومة العولمة، وبعث روح عالية تعزز التقارب:

١ ـ التأكيد على الديموقراطية ومكانتها في نظام التحكُّم العالمي، ودعم تشكيل ديموقراطية دولية عابرة للقومية تكون عماداً للعلاقات الدولية.

٢ ـ تكريس مفهوم التعدُّدية ما بين الأمم والحضارات، على قاعدة التعارف والحوار.

٣ ـ دفع الغرب إلى مراجعة وسائله التي اتبعها حتى الآن في تعميم نموذجه، والكف عن اعتباره مسبقاً، الأوحد والأسمى. وهذا ما يراعي حكماً مبادئ التعاون الثقافي الدولي حيث: ـ لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها ـ جميع الثقافات هي جزء من التراث الإنساني الذي يشترك في ملكيته جميع البشر ـ من حق كل فرد تنمية ثقافته.

٤ ـ إيجاد منظومة سلوك عالمي، تحقق التفاهم الطوعي طويل الأمد، بعيداً عن حراك المصالح. والإستفادة عند رسم هذه الشرعة مما تلتقي عليه الأديان.

٥ ـ إعادة الإعتبار للديموقراطية الإجتماعية، ولنظام السوق الإجتماعي، والتشديد على حفظ دور الدولة، كمنبع للقوانين والأحكام التي تشكِّل مجتمعه الشرعية الدولية.